

# الجوانب القانونية للتصرف في النفايات المشعة: الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة\*

على الأطراف المتعاقدة المشاركة في نقل النفايات المشعة عبر الحدود أن تتخذ خطوات مناسبة لضمان الاضطلاع بهذا النقل على نحو يتسق مع أحكامها وسائر الصكوك الدولية الملزمة ذات الصلة. ويلاحظ أيضاً أن النفايات المشعة الناتجة عن تشغيل محطات القوى النووية مشمولة بكل من الاتفاقية المشتركة واتفاقية الأمان النووي لعام ١٩٩٤.

وفي مجال الأمان النووي، تُعتبر أحكام مدونة قواعد السلوك غير الملزمة قانونياً التي أصدرتها الوكالة في عام ٢٠٠٣ بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها ذات صلة أيضاً فيما يتعلق بالمصادر المشعة المختومة المهملة التي يتم التصرف فيها كنفايات مشعة.

وتستند تلك الصكوك القانونية إلى معايير الأمان ذات الصلة الصادرة عن الوكالة، وبشكل خاص أساسيات الأمان، وكذلك متطلبات الأمان وأدلة الأمان التي تتناول الإطار الحكومي والقانوني والرقابي؛ والتصرف في النفايات المشعة تمهيداً للتخلص منها؛ والتخلص من النفايات المشعة؛ والنقل المأمون للمواد المشعة؛ ومراقبة المصادر اليتيمة والمواد المشعة الأخرى في صناعات إعادة تدوير المعادن وإنتاجها.

وفي مجال الأمان النووي، تتناول اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ١٩٨٠ (اتفاقية الحماية المادية)، بصيغتها المعدلة في عام ٢٠٠٥، الحماية المادية للمواد النووية (بما في ذلك النفايات المشعة) المستخدمة للأغراض السلمية وذلك أثناء النقل النووي على الصعيد الدولي وأثناء الاستخدام والخزن والنقل على الصعيد المحلي. واتفاقية الحماية المادية هي الصك الدولي الوحيد الملزم قانونياً في مجال الحماية المادية للمواد النووية.

وفضلاً عن ذلك، تُطبّق ضمانات الوكالة المنصوص عليها بموجب اتفاقات ضمانات شاملة على جميع المواد النووية

\* يجدر الرجوع أيضاً إلى المقالة المعنونة نظام قانوني دولي متسع: حماية البيئة والتصرف في النفايات المشعة، بقلم فولفرام تونهاوزر (رئيس قسم قوانين المجال النووي والمعاهدات التابع لمكتب الشؤون القانونية بالوكالة) والسيد غوردون لينزلي (الرئيس السابق لقسم أمان النفايات بالوكالة)، المنشورة في المجلد ٤٢، العدد ٣، ٢٠٠٠، من مجلة الوكالة.

إن الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا النووية يتطلب التصرف في النفايات المشعة على نحو مأمون وسليم بيئياً، الأمر الذي يقتضي من البلدان أن تضع قيد العمل تدابير تقنية وإدارية وقانونية صارمة.

ويمكن الرجوع إلى الجوانب القانونية للتصرف في النفايات المشعة ضمن طائفة واسعة من الصكوك الدولية الملزمة وغير الملزمة قانونياً. وتركز هذه اللوحة العامة على الصكوك الأكثر أهمية، لا سيما تلك التي تتناول الأمان النووي والأمن والضمانات والمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية. وهي تحدد أيضاً الصكوك الإقليمية ذات الصلة بشأن المسائل البيئية، لا سيما ما يتعلق منها بالتقييمات البيئية الاستراتيجية، وتقييمات الأثر البيئي، وإتاحة فرص الحصول على المعلومات للجمهور، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وكذلك الاحتكام إلى القضاء.

وفي مجال التصرف في النفايات المشعة، تُعد الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة لعام ١٩٩٧ (الاتفاقية المشتركة) هي المعاهدة الأكثر صلة بهذا الموضوع. وتنطبق الاتفاقية المشتركة على أمان التصرف في النفايات المشعة عندما تنشأ هذه النفايات من تطبيقات مدنية، بما في ذلك المصادر

يمكن الرجوع إلى الجوانب القانونية للتصرف في النفايات المشعة ضمن طائفة واسعة من الصكوك الدولية الملزمة وغير الملزمة قانونياً. وتركز هذه اللوحة العامة على الصكوك الأكثر صلة بالتصرف في النفايات المشعة، لا سيما تلك التي تتناول الأمان النووي والأمن والضمانات والمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية.

المختومة المهملة، وتعددين اليورانيوم، والنفايات الناتجة عن عمليات التجهيز، والتصريفات الناجمة عن أنشطة خاضعة للتنظيم الرقابي. وكمثال لذلك، تقضي الاتفاقية المشتركة بأن

وفيما يتعلق بالمسؤولية النووية، تشمل الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية لعام ١٩٦٣، وبروتوكول عام ١٩٩٧ لتعديل اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية لعام ١٩٩٧.

وأخيراً، فإن الصكوك الإقليمية المتعلقة بالمسائل البيئية ذات أهمية خاصة بالنسبة للمنشآت المصممة لمعالجة النفايات المشعة وخبزها والتخلص منها. وتتناول هذه المعاهدات، المعتمدة تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، تقييمات الأثر البيئي، والتقييمات البيئية الاستراتيجية، وإتاحة فرص الحصول على المعلومات للجمهور، ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات، واحتكام الجمهور إلى القضاء. وهي تشمل اتفاقية عام ١٩٩١ لتقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي (اتفاقية إيسبو)، وبروتوكول عام ٢٠٠٣ للتقييم البيئي الاستراتيجي الملحق باتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي (بروتوكول كييف)، واتفاقية عام ١٩٩٨ الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس).

أنتوني كريستيان ويثيرال وإيزابيل روبين، مكتب الشؤون القانونية التابع للوكالة

## Joint Convention on the Safety of Spent Fuel Management and on the Safety of Radioactive Waste Management

IAEA International Law Series No. 1



IAEA  
International Atomic Energy Agency

التي تباشر\*\* في أراضي الدول المرتبطة باتفاقيات ضمانات شاملة نافذة أو تحت ولايتها أو تباشر تحت سيطرتها في أي مكان. ويشمل ذلك المواد النووية التي تحتويها النفايات المحتفظ بها لغرض حصري وهو التحقق من عدم تحريف هذه المواد إلى أسلحة نووية أو أجهزة تفجيرية نووية أخرى. وعلاوة على ذلك، بموجب البروتوكولات الإضافية التي ترميها الدول المرتبطة باتفاقيات ضمانات شاملة، تتحقق الوكالة من المعلومات التي تقدمها الدول عن مكان وجود النفايات المتوسطة الإشعاع أو القوية الإشعاع التي تحتوي على بلوتونيوم أو يورانيوم شديد الإثراء أو يورانيوم-٢٣٣، أو أي معالجة إضافية لها.

وفيما يتعلق بالمسؤولية النووية، تشمل الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية لعام ١٩٦٣، وبروتوكول عام ١٩٩٧ لتعديل اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية لعام ١٩٩٧. وتوفّر هذه الصكوك أساساً لتعويض الطرف الثالث فيما يتعلق بالأضرار النووية الناجمة عن وقوع حادثة نووية أثناء نقل النفايات المشعة أو عن وقوع حادثة نووية في منشأة نووية، مثل مرفق لخزن النفايات المشعة، أو مفاعل مغلق، أو منشأة يجري إخراجها من الخدمة، أو مرفق للتخلص من النفايات المشعة.

\*\* المواد النووية التي تخضع للضمانات بموجب اتفاقيات الضمانات الشاملة تتألف من اليورانيوم والبلوتونيوم والثوريوم.